الإستراتيجة الوطنية كخدمات صحة نفسية مجتمعية: تعتبر الإستراتيجية الوطنية عمليّا أن الصحة النفسية هي مسألة فردية تتطلب علاجاً طبياً وسريرياً. والذي تتعامل معه الإستراتيجية كموضوع منفصل عن الصحة النفسية. لا يسعنا القول أنّ الإستراتيجية الوطنية تقدم خدمات صحة نفسية مجتمعية. فالمقاربة المجتمعية للصحة النفسية سياسية، بمعنى أنها لا تعزل ولا تفصل الصحة النفسية عن حياة المجتمع، بل تتناولها أولاً وقبل أي أمر آخر على أنها قضية مرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعلائقية، واعتماد الأدوية لا يمكن أن يكون العلاج الأولي في المقاربة المجتمعية للصحة النفسية . فضلا عن المواطنين والجمعيات التي تعمل في مجال الحقوق المدنية والحماية... إلخ. الصحة النفسية كحق من حقوق الإنسان في تعريفها للصحة النفسية على أنّها حق من حقوق الانسان، تستمر الإستراتيجية الوطنية بربط مسألة الصحة النفسية في لبنان بالمعايير الإنسانية الكونية وتعريفها لها. وفي حين تعلن الإستراتيجية أنّ هذا النوع من الإصلاح يهدف إلى ضمان الوصول إلى علاج للصحّة النفسية لذوي المداخيل المحدودة واستدامته، فإنه يعيد بالواقع إنتاج سياسات اقتصادية/سياسية بشأن الصحة النفسية ترتكز على التبرعات و المنظمات الإنسانيّة. ولقد سبق وشهدنا على توقيف خدمات الصحة النفسية للاجئين السوريين في العام ٢٠١٥، حين اضطرت الجمعيات على توقيف علاج الأدوية النفسية بشكل مفاجئ لأنّ الأموال المخصصة لخدمات الصحة النفسية لم يتم تجديد اعتمادها. فإنّ اعتماد نموذج علاج يقوم بالدرجة الأولى على العقاقير والأدوية في ظلّ السياسات الاقتصادية الحالية قد يسبب المزيد من المتاعب والضغوطات الإقتصادية والنفسية للمريض في حال توقيف المنح والعلاج. إن تعريف الإستراتيجية الوطنية للصحة النفسية كحق من حقوق الانسان يجعلها بمثابة حق مبني على الصدقة (أو charity-based right)، على نحو يتجاهل الحقوق المدنية الاقتصادية والسياسية التي تعرّف ما هي الصحة النفسية في مجتمع ما.

Summarized by © lakhasly.com